اقتصاد

التشاركية في زمن الحرب.. كي لاتكون فرصة لتبييض أموال تجار الدم

فضلية لـ«الوطن»: القانون تحضير لإعادة الإعمار ويجب الحذر من تجار الأزمة

عربش: قد يكون ممراً للفساد حالياً والمطلوب إصلاح الإدارة

| علي محمود سليمان

صدر القانون رقم ٥ حول التشاركية بين القطاعين العام والخاص منذ أسبوعين تقريباً، بعد جدل امتد سبع سنوات، بين مؤيد ومعارض، منذ أن أصدرت الحكومة القرار رقم ٤٧٧ بتاريخ ٢٨ كانون الثاني عام ٢٠٠٩ القاضي بتشكيل لجنة خاصة مهمتها إعداد الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي للشراكة في سورية، والتي بينت: أن القانون الذي يتم إعداده بالتعاون بين مجموعة من الخبراء المحليين والأجانب وبدعم من بعض الجهات الدولية، سيتناول الأحكام القانونية الأساسية الضرورية اللازمة لإنجاح تطبيق الشراكة، وسيوفر الشفافية في مختلف مراحل وإجراءات الشراكة وسيضمن الحماية القانونية لجميع الأطراف والجهات ذات العلاقة في عملية الشراكة، وهي الخاص والمستفيدون من الخدمات والحكومة.

بعد يومين من صدور القرار، أعلنت الحكومة عن إستراتيجية الشراكة، للمرة الأولى، وذلك خلال مؤتمر شراكة القطاعين العام والخاص، الذي أقامته الجمعية البريطانية السورية في ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٩، وبعد عام و٤ أشهر طرحت وزارة الصناعة (١٥) شركة صناعية عامة للاستثمار، ضمن فعاليات مؤتمر الاستثمار السوري السعودي (أوائل نيسان ٢٠١٠). كما تم طرح مشروعات أخرى في قطاعات النقل والنفط والكهرباء.

وكانت الحكومة تعتزم من خلال هذه الشراكات تنفيذ (١٠٪) على الأقل من الاستثمارات الإجمالية المطلوبة لتمويل تطوير البنية التحتية (إنشاء وصيانة) حتى عام (٢٠١٥) التي قدرت بنحو ٥٠ مليار دولار (أكثر من ٣ أضعاف موازنة الدولة عام ٢٠٠٩ وقد كانت نحو ١٤ مليار دولار).

اليوم، وبعد صدور القانون المنتظر في العام الخامس من الحرب على سورية، تبرز التساؤلات التالية، هل هناك بيئة اقتصادية مستقرة تساعد على تطبيق هذا القانون، وتشجع رأس المال الخاص للدخول في شراكات فعالة مع الحكومة؟ ومن الشركاء المتوقعون في هذه الظروف؟ أليس الخوف مشروعاً هذه اللحظة من أن يشكل القانون ممراً آمناً لتبييض أموال أمراء الحرب وتجار الأزمة؟ وعملياً، هل هناك بنية تحتية قادرة على استيعاب هكذا قانون يعول عليه تصحيح الخلل التاريخي في علاقة القطاع الخاص مع الدولة؟

كل ذلك غاب عن التصريحات الرسمية وقت إصدار القانون، والتي جاءت على لسان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري الذي أوضح أن القانون رقم ٥ يشكل إطارا تشريعيا ينظم العلاقة بين القطاعين العام والخاص ويلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية التي تشهدها سورية وخاصة في ترميم وإعادة تأهيل وتطوير وتوسيع البنى التحتية والمشاريع الحيوية.

وبيّن أن القانون يتيح الفرصة للقطاع الخاص بالإسهام في عملية التنمية الاقتصادية كشريك أساسي وفاعل في عملية الإعمار والتنمية كما يهدف إلى تعزيز تطوير القطاع العام من خلال التشاركية مع القطاع الخاص التي ستأخذ شكل علاقة تعاقدية لمدة زمنية محددة ومتفق عليها بين الجهتين.

موضحاً أنه بموجب الاتفاق يقوم الشريك الخاص وبعد تحقيق متطلبات الوثوقية والمصداقية بالاستثمار المشترك مع الجهة العامة في تصميم أو إنشاء أو تشغيل أو تنفيذ مشروع أو مرفق لصالح الجهة العامة بهدف المساهمة بتقديم الخدمة العامة أو أي خدمة تتوخى المصلحة العامة.

محاذير التشاركية

أوضح الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية لـ«الوطن» أن التشاركية طرحت من قبل الأزمة، ولكن الآن في ظل الأزمة أصبح لها نظرة مختلفة، وذلك بوجود شريحة اغتنت من الأزمة وظروفها بشكل شرعي أو غير شرعي، مثل أصحاب الأصول والمكتنزات من القطع الأجنبي وتجار السوق السوداء وتجار السلع الغذائية.. فهؤلاء تكونت لديهم رؤوس أموال ضخمة، وهم أنفسهم قبل الأزمة لم يكونوا بهذه القوة، وقد تفتح التشاركية الباب لهؤلاء ولأموالهم الشرعية أو الغير شرعية، ولكن لا يمكن تسمية دخولهم في مشاريع التشاركية بأنه تبيض أموال بشكل مباشر، حيث إن تبييض الأموال يكون من أنشطة غير شرعية، ولكن في حالة تجار الأزمة فهم يقومون بنشاطات شرعية ولكنهم يحققون أرباحاً غير عادية نتيجة فروق سعر الصرف وظروف الأزمة، لافتاً إلى أن هناك تخوفاً من أن يندس بين المستثمرين الحقيقيين من يسعى لتبيض أموال من أنشطة غير شرعية كالاتجار بالقطع الأجنبي أو غيره.

وحول حاجة القطاع الخاص إلى استقرار اقتصادي وخاصة من ناحية سعر الصرف ليدخل ضمن مشاريع تشاركية مع القطاع العام في ظل هذه الأوضاع، فقد رأى فضلية أن القطاع الخاص لا يحتاج إلى استقرار فوري، حيث يوجد من القطاع الخاص من له صلات بالحكومة وموجود في السوق واستمروا خلال الأزمة ويعملون مع الجهات الحكومية وغير الحكومة ويشتغلون ضمن الأزمة وخارجها، ولكنهم لن يباشروا بالاستثمارات الجدية قبل لحظ إشارة أولية لقرب انتهاء الأزمة وخاصة لمشاريع البنى التحتية أما العمل التجاري فهو آلي ويومي ولم يتوقف، بالإضافة إلى أن أحداً ما لم يدع بأن مشروعات التشاركية ستبدأ فوراً وإنما القانون بحد ذاته هو تحضير لمرحلة إعادة الإعمار.

وبيّن فضلية أن لا تعارض أو صلة بين الهيئات الجديدة التي أحدثت فكرة وقانون التشاركية ولكن وجود هذه الهيئات قد يساعد المناخ الاقتصادي العام وبالتالي يحسن مناخ عقد الشراكات بالشكل المباشر وغير المباشر وينعكس إيجاباً على الاقتصاد ولذلك بدأت هذه الهيئات بعملها والنجاح بتحقيق أهدافها يتفاعل بالشكل الإيجابي مع المناخ الاقتصادي العام ويشجع بشكل غير مباشر أنشطة استثمارية جديدة، مع التأكيد على شرط لحظ إشارة انتهاء الأزمة، لافتاً إلى أن المشاريع التي ستتم تحت سقف التشاركية ستكون ذات رؤوس أموال ضخمة، ولن تلحظ المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وحذر فضلية من حالتين خطرتين يمكن أن تقعا في إطار تطبيق التشاركية، الأولى هي التراخي في حقوق العام تجاه الخاص، أي التقليل من قيمة وحصة أصول القطاع العام عند التشاركية مع الخاص، والتساهل في شروط العقد لصالح الخاص سواء التساهل المقصود أو غير المقصود والتي ستكون من السلبيات وكأنك تهدي جزءاً من مال الشعب إلى فعالية خاصة، والحالة الثانية هي التشدد والمبالغة في وضع الشروط لصالح العام تهربا من المسؤولية أو جهلا وهو ما يفشل التعاون مع الخاص، وهي حالات حصلت سابقاً وهو ما يعرقل توقيع العقود وإنجازها، إضافة إلى انجاز عقود غير مكتملة وواضحة وشفافة وتتطلب تفسيرات وتأويلات مختلفة ومتباينة وشروطاً تعجيزية تربك المشاركة خلال فترة الإنجاز ويوقع الجهتين والمشروع في إرباكات كثيرة.

إشارات استفهام

بيّن الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش لـ«الوطن» أن ما تريده الحكومة من التشاركية يبدو غير واضح المعالم حالياً، فإما هي تريد من القطاع الخاص أن يتولى إدارة القطاع العام بطريقة، أو تحاول إيجاد شكل من أشكال الخصخصة، وحتى الآن لا يوجد جواب واضح لهذه التساؤلات.

لافتاً إلى أن القطاع الخاص لدينا بأغلبه هو قطاع عائلي، والقطاع العام لديه مشكلة رئيسية هي بحجم العمالة الأكبر من احتياجاته، ومعظم آلات القطاع العام تقادمت وثمن قيمتها الدفترية أصبحت أصفاراً، وفي هكذا ظروف يصبح صعباً التكهن بمن لديه الاستعداد للمغامرة برأس المال والإدارة مع القطاع العام الذي سيشاركه في الأرباح، ولذلك لا أعتقد أن قانون التشاركية سيتجاوز مرحلة الورق في هذه المرحلة والظروف.

وأشار عربش إلى وجود تجارب سابقة تشابه التشاركية ولم تكن ناجحة ومنها حالة الشركة المالية التي استثمرت الرصيف رقم سبعة في ميناء طرطوس، ثم صفت حساباتها واختفت في ليلة وضحاها بعد أن تراجعت إيراداتها، ولذلك فالمشكلة الرئيسية ليست بإيجاد القوانين وإنما في العقلية البيروقراطية على الاقتصاد السوري التي تؤدي إلى تأخر وتدهور في حالة الاقتصاد السوري، وبالتالي فلن تنفع التشاركية ولا الاشتراكية ولا اقتصاد سوق اجتماعي في تحسين الاقتصاد، إذا لم نصلح الإدارة وندر القطاع العام بعقلية اقتصادية ويحاسب مدير أي مؤسسة وشركة اقتصادية على إنتاجيته، فإذا نظرنا الآن إلى المؤسسات والشركات العامة نجدها كلها خاسرة بسبب الأزمة وقبل الأزمة كلها خاسرة بحجج متنوعة ومختلفة.

وذكر عربش على سبيل المثال معمل الرصاص المتوقف عن الإنتاج منذ سنوات طويلة ومع ذلك حتى الآن عماله تقبض رواتبها، ومعمل الورق في دير الزور تم تسليمه إلى أحد رجال الأعمال وطلب منه تطويره ولم يحدث أي تغير في أداء وإنتاج المعمل، وحدث أن توجهت إحدى البعثات الأجنبية إلى أحد معامل القطاع العام الذي لديه ٢٤٠٠ عامل وخلال المباحثات تم الاتفاق مع البعثة الأجنبية لتستثمر المعمل ولكنها طلبت أن يبقى لديها فقط ١٥٠ عاملاً لتستلم تعهد استثمار المعمل، ولذلك من غير المقنع أن يكون هم الحكومة تشغيل العمالة الاجتماعية بإنتاج السلع البسيطة كالمحارم وغيرها، وهنا الخطأ الكبير من وجهة نظر عربش في أن تشغل الناس باسم العمالة الاجتماعية والتي تعتبر بطالة مقنعة لمجرد تغطية الفشل في خلق فرص العمل، ولذلك فإن من المهم لتطبيق التشاركية حل مشكلة البطالة المقنعة التي استنزفت القطاع العام، والواقع أننا أوجدنا القطاع العام وأدرناه بطريقة أوصلتنا إلى هذه الحالة من الفساد، وقد يكون القانون ممراً سهلاً للفساد بالذات في ظل الظروف الحالية.

وحذر عربش من أن يكون قانون التشاركية ممراً لتجار الأزمة لتبييض أموالهم، معتبراً أن تجار الأزمة هم أمراء حرب بدرجة امتياز ومنتفعون من الأزمة، وقاموا بجمع أموالهم غير المشروعة من استغلال الأزمة، ولذلك يجب الحرص على عدم دخولهم في المشاريع التي ستتم في حال تطبيق التشاركية. وقال عربش: إن هناك الكثير من إشارات الاستفهام تدور حول الاستعجال والتسرع من مجلس الشعب لإقرار قانون التشاركية بدلاً من طرحه للمناقشة على الرأي العام للأخذ بالملاحظات ودراستها وخصوصاً أنه قانون مهم جداً وسيكون له دور كبير في تغير الاقتصاد السوري عندما يتم استثماره.

الحق يقال

إذاً في النتيجة، لا خلاف حول أهمية قانون التشاركية، ودوره الإيجابي في تصحيح الخلل في الاقتصاد وفي العلاقة التاريخية مع القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال في سورية خلال مرحلة إعادة الإعمار، كما إنه إنجاز يسجل للمشرع السوري في هذا الوقت الاستثنائي، إلا أن تطبيقه يحتاج إلى توفير أدنى شروط الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي مثل تثبيت سعر الصرف، كما يتطلب وجود رقابة دقيقة للتأكد من مصدر رؤوس الأموال وسمعة الشركاء، لقطع الطريق أمام تجار الحرب لاستغلال الظرف وتبييض أموالهم وصفحاتهم في عالم الأعمال.

٤ آلاف تاجر من ريف دمشق إلى القضاء في ٢٠١٥

| عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم أن حجم التسويات المالية والمصالحة على المخالفات خلال العام الماضي بلغ ٢٠٢٥ تسوية بقيمة ٣٦,٧٥ مليون ليرة ذهبت إلى خزينة الدولة منها ١١٠٠ مخالفة تسوية على القانون ١٤ الصادر في تموز من العام الماضي بلغت قيمتها ٢٧,٥ مليون ليرة بينما سجلت المصالحات وفق القانون السابق ١٢٣ نحو ٩٢٥ تسوية بلغت قيمتها الإجمالية ٩,٢٥ ملايين ليرة.

كما بين أن عدد المخالفات التي أحيلت إلى القضاء بلغ ٤٢٠٤ مخالفات منها ٤٦ مخالفة أحيل أصحابها موجوداً إلى القضاء.

بينما تم إغلاق ١٢٠ محلاً وفعالية أو منشأة تجارية إغلاقاً إدارياً حيث عادة ما تكون المدة لهذه الإغلاقات لا تتعدى ١٠ أيام لا يحق لصاحب الفعالية مزاولة عملها التجاري خلالها إلا بعد المصالحة وتسوية المخالفة النافذة بحقه وهو ما أعطى إلزاماً أكبر لتنفيذ القانون لأن من المعروف أن التاجر لا يرحب بإغلاق منشآته وأن ذلك يتسبب له بخسارة أكبر من قيمة المخالفة.

وحول الرقابة على الأفران والمخابز بين المدير أن هناك متابعة يومية ومستمرة لعمل المخابز وأنه تم ضبط قرابة ٢٥٠ طناً من الدقيق المهرب خلال العام السابق وأنه يتم تسيير دوريات في أوقات مختلفة وغير متوقعة لضبط مثل هذه الحالات حيث تتم مصادرة الكميات المضبوطة مباشرة وينظم بحقها الضبط المناسب وهي تعتبر من المخالفات الجسيمة التي يتشدد القانون في التعامل مع منفذيها، علماً أن هذه الكميات المصادرة خلال العام الماضي تعود لـ٥٦ شخصاً عملوا على تهريب الدقيق خارج الأفران ومحاولة بيعه في الأسواق وبسعر السوق السوداء بعد أن تحملت الدولة كلفة الدعم وأجور النقل والشحن وغيرها من المصاريف ليصل إلى المواطن.

وفيما يتعلق بعدد المخالفات الجسيمة والنوعية بشكل عام أوضح السالم أن عدد مخالفات المواد المنتهية الصلاحية المضبوطة ومخالفات الغش والتدليس والتلاعب بالمواصفات بلغت ٥٩٠ مخالفة تم ضبطها بتنظيم ضبوط خاصة بحق أصحابها.

وحول ارتفاع نسبة المخالفة في العينات المسحوبة في أسواق ريف دمشق أكد أن ذلك يعود إلى زيادة التدقيق قبل سحب العينة وعدم سحب أي عينة إلا بعد الاشتباه بمخالفتها وعدم تكرار سحب العينات من المواد التي ثبت سلامتها إلا بعد تغير مكان البضاعة أو انقضاء فترة زمنية على سحب العينة السابقة وهذا أسهم في ارتفاع نسبة المخالفة في العينات المسحوبة التي يجري تحليلها في المخبر وأن نسبة المخالفة في العينات المسحوبة بلغت مؤخراً ٢٥٪.

وعن أهم الصعوبات في عمل المديرية أفاد أنها تتشابه مع معظم الصعوبات التي تعاني منها بقية المديريات في المحافظات الأخرى مثل نقص عدد المراقبين المفرغين للعمل الرقابي ونقص وسائط النقل في المديرية، وأكد مدير التموين في نهاية حديثه أنه تم حالياً التركيز في الأسواق على متابعة المواد الغذائية وخاصة الخضر والفواكه التي ارتفع سعرها مؤخراً إضافة إلى متابعة عمل الأفران والمخابز وعمل محطات الوقود وسيارات توزيع المازوت المنزلي.

وفي سياق منفصل طرحت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إقامة مجلس استشاري لحماية الملكية لأهميته في العمل على استقطاب وتشجيع المبدعين والمخترعين والتعريف باختراعاتهم مؤكدة أنه لا بد من البحث عن أفكار ومشاريع جديدة وإيجاد وسائل تعزز الثقة مع المساهمين والممولين لما لذلك من أهمية في تبني وقدرة الباحثين والمخترعين على تنفيذ وتجريب اختراعاتهم ودخولها حيز الواقع الاقتصادي والاستفادة منها عملياً.

حيث اعتبرت أنه لا بد من الحفاظ على الكفاءات الوطنية والحيلولة دون هجرتها للخارج لما تمثله من خسارة وطنية للبلد وفي هذا الإطار تقوم الوزارة بدعم أي إجراء أو مشروع ينظم عمل المخترعين والمبدعين ويضمن الفائدة لهم ويخدم قضايا التنمية الاقتصادية والتجارية وضرورة الخروج من حالة الروتين إلى حالات إبداع حقيقية في مجال عمل حماية الملكية الفكرية.

أرقام بالألوان

البورصة بالأخضر: التعاملات ١٢٩ مليون ليرة في كانون الثاني

تجاوزت تعاملات الأسهم في بورصة دمشق ١٢٩,٥ مليون ليرة سورية خلال شهر كانون الثاني من العام الجاري (٢٠١٦)، وهو أداء أفضل بكثير من الفترة نفسها العام الماضي، إذ لم تتعدا التعاملات ٤٣,٣ مليون ليرة سورية.

وترافق التحسن الملموس في قيمة التعاملات بانتعاش في حجم التداول، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة ٩٥٨,٦ ألف سهم في ٦٠١ صفقة عادية تم تنفيذها على أسهم ١٧ شركة مدرجة.

التفاؤل في تعاملات كانون الثاني مصدرها ترافق تحسن مؤشرات التداول من قيمة وحجم مع ارتفاع أسعار الأسهم القيادية وارتفاع قيمة مؤشر السوق، ما يعزز قوة التوقعات باستمرار التحسن وارتفاع الأسعار خلال الفترة القادمة. واكتسب مؤشر السوق ١٨,٢٣ نقطة مرتفعاً بنحو ١,٤٢٪ خلال شهر بعد ما أنهى التعاملات فوق مستوى ١٢٤٦ نقطة. وضمت القائمة الخضراء أسهماً لخمس شركات تصدرها قطاع التأمين بسهم المتحدة الذي ارتفع بنسبة ١٢,٥٪ خلال كانون الثاني، تبعه سهم بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٨,٩٣٪ وبنك قطر بنسبة ٥,٢٥٪ وبنك الشام بنسبة ٥,٠١٪ وبنك سورية والمهجر بنسبة ٢,١٣٪. في المقابل ضمت القائمة الحمراء أسهماً لخمس شركات، تصدرها سهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل الذي انخفض سعره بنسبة ٣,٨٧٪ والعقيلة للتأمين بنسبة ٢,٤٥٪، والبقية بنسبة دون ١٪، في حين لم تتغير أسعار بقية الأسهم المتداولة.

«الأخضر» لامس ٤٠٠ ليرة في السوداء ولا تغيير في الرسمي

ارتفعت أسعار صرف الدولار أمام الليرة السورية في السوق غير النظامية قرب ٤٠٠ ليرة، تزيد وتنقص ليرة أو ليرتين، على اختلاف المحافظة، وذلك رغم استقرار الأسعار الرسمية، ولاسيما سعر التدخل وتمويل المستوردات عند ٣٨٥ ليرة سورية.. الأوساط التجارية تداولت أسعار قرب ٤٠٠ ليرة للدولار وفقاً لبعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الموبايل، من دون اعتبار لسعر تمويل المستوردات، ويفسر هذا الارتفاع البسيط بمحاولات جس نبض لمدى تقبل السوق لارتفاع جديد، بعد إجراءات وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي المتعلقة بمؤونة الاستيراد، وخاصة في ظل وجود ثغرة مازالت مفتوحة بين السوق النظامية والسوداء، تتمثل بالفارق الكبير بين سعر مبيع الدولار التدخلي (٣٨٥ ليرة) وشرائه من المواطنين (٣٣٤) ليرة الذي يعتبر ممراً آمناً للدولارات إلى السوق السوداء، كان يظّن أنه سوف يزيد العرض وبالتالي يخفض سعر الدولار فيها، وهذا أخفق بحكم التجربة، إذ ارتفع الدولار بدلاً من أن ينخفض. ورغم ذلك لم تعمل السلطات النقدية على تعديل سياسة التدخل قياساً إلى النتائج.. وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار بـ٣٣٥,٦٥ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٣٥,٦٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة. كما حدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم الخميس سعر صرف الدولار لتسليم الحوالات الشخصية بـ٣٣٤ ليرة سورية.

«الأصفر» المحلي يلحق العالمي إلى ١٢٥٠٠ ليرة لغرام ٢١ قيراطاً

مستويات قياسية جديدة سجلها الذهب محلياً بعدما وصل سعر غرام ٢١ قيراطاً إلى ١٢٥٠٠ ليرة سورية، ليزيد ٣٠٠ ليرة خلال الأسبوع الماضي. على حين ازداد ٧٠٠ ليرة خلال شهر كانون الثاني، بما نسبته ٦٪، مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع سعر الأونصة عالمياً.

ويؤثر ارتفاع سعر الذهب على المشتريات، التي انخفضت خلال كانون الثاني إلى ما بين ١ و٢ كيلو غرام يومياً في أسواق دمشق، على حين كان الرقم أكبر من ذلك بمرتين تقريباً.

وعالمياً، استقر الذهب يوم الجمعة بعد مكاسب الفترة الأخيرة التي رفعت المعدن إلى أعلى مستوياته منذ تشرين الثاني ليتجه صوب إنهاء كانون الثاني على أقوى ارتفاع شهري في عام.

وبحسب تقرير نشرته وكالة «رويترز»، تلقى المعدن دعما قوياً الأسبوع الماضي بعد أن صرح مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أنه يرقب الاقتصاد العالمي والأسواق المالية من كثب ما عزز التوقعات بألا يستطيع صناع السياسات رفع أسعار الفائدة في آذار.

وتدعم ذلك الاعتقاد ببيانات يوم الخميس التي أظهرت أكبر تراجع في ١٦ شهراً لطلبيات توريد السلع المعمرة الأميركية في كانون الأول ما ينبئ بتباطؤ حاد بأكبر اقتصاد في العالم نهاية ٢٠١٥. وخلال الجلسة الختامية أمس استقر السعر الفوري للذهب عند ١١١٤,٦٢ دولاراً للأونصة.

«الأسود» بالأخضر للأسبوع الثاني على التوالي

ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت يوم أمس لتصل مكاسب الأسبوع الحالي إلى نحو ٨٪، وتسجل الأسعار صعوداً للأسبوع الثاني على التوالي مدعومة بآمال التوصل إلى اتفاق بين الدول المنتجة على معالجة تخمة المعروض العالمي المتنامية.

وحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، قفزت عقود برنت نحو ٢٨٪ منذ سجلت ٢٧,١٠ دولاراً للبرميل في ٢٠ كانون الثاني وهي تتجه صوب ذروة ٢٨ كانون الثاني البالغة ٣٥,٨٤ دولاراً. وخلال جلسة الأمس ارتفع برنت ٦٨ سنتا إلى ٣٤. ٥٧ دولاراً للبرميل بعد أن أغلق مرتفعا ٧٩ سنتاً بما يعادل ٢,٤ بالمئة عند ٣٣,٨٩ دولاراً أمس الخميس وهو يتجه صوب تحقيق مكاسب للجلسة الرابعة على التوالي.

وزاد الخام الأميركي ٦٠ سنتا إلى ٣٣,٨٢ دولاراً للبرميل بعد أن أغلق مرتفعا ٩٢ سنتا أو ٢,٩ بالمئة عند ٣٣,٢٢ دولاراً يوم الخميس.

ورغم التصور المستبعد لخفض المعروض في سوق النفط عثرت الأسعار على بعض الدعم فوق ٣٠ دولاراً للبرميل.

وقال مندوبان بأوبك يوم الجمعة: إن الدول المنتجة للنفط من داخل المنظمة وخارجها لم تتفق بعد على أي موعد لعقد اجتماع لمناقشة خطوات لدعم أسعار الخام.

وقال أحد المندوبين: إن مثل هذا الاجتماع سيكون فكرة أفضل من عقد اجتماع يقتصر على منظمة البلدان المصدرة للبترول وإن الوزراء يناقشون الأمر.